Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

ملاحظة لفريق العمل: تم إنشاء الأقسام التالية عبر النظام ولا يمكن تغييرها إلا عبر الإنترنت في موقع البوابة.

وثيقة معلومات المشروع / ورقة بيانات الضمانات الشاملة

مرحلة الإعداد |تاريخ الإعداد / التحديث: 18-مايو -2017 | رقم التقرير: PIDISDSC21964

المعلومات الأساسية

أ. بيانات المشروع الأساسية

الدولة جيبوتي	رقم المشروع P162901	رقم المشروع الأصلي (إن وجد)	اسم المشروع المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في جيبوتي
المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	تاريخ التقييم التقديري 04- سبتمبر 2018	التاريخ التقديري لاجتماع المجلس 09 نوفمبر 2018	مجال الممارسة (المبادرة) الممارسات العالمية للتنمية الاجتماعية والحضرية والريفية والمرونة
الوكالة المنفذة ARULOS	المقترض (المقترضون) جمهورية جيبوتي	أداة التمويل تمويل مشروع الاستثمار	

الهدف (الأهداف) التنموية المقترحة

تتمثل الأهداف التنموية المقترحة في: (1) تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء العشوائية في مناطق حضرية مختارة و(2) تعزيز قدرة المؤسسات العمومية المسؤولة عن تنفيذ برنامج "صفر عشوائيات"

البيانات المالية للمشروع (مليون دولار أمريكي)

ملخص

التكلفة الإجمالية للمشروع	15.00
مجموع التمويل	15.00
منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	15.00
فرق التمويل	0.00

التفاصيل

تمويل مجموعة البنك الدولي

المؤسسة الدولية للتنمية	15.00
قرض المؤسسة الدولية للتنمية	15.00

فئة التقييم البيئي

تقييم كامل

قرار مراجعة الإعداد

المرحلة 2- تأذن المراجعة بمواصلة الإعداد

هل تم نقل مهام الرقابة والترخيص الخاصة بالضمانات إلى مدير الممارسة؟ (لن يتم الكشف عنها)
لا
قرارات أخرى (إذا دعت الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

سياق البلد

تقع جيبوتي في القرن الإفريقي، وهي دولة ذات دخل متوسط منخفض تشهد توسعا كبيرا للمناطق الحضرية فيها، مع آفاق اقتصادية واعدة. يستمر الازدهار الأخير في الاستثمار الخاص والعام في الأنشطة ذات الكثافة الرأسمالية المتصلة بالموانئ في تحفيز نمو البلاد. ويقدر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زاد بنسبة 6.5 في المائة في عام 2016، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة تتراوح بين 7 و10 في المائة سنويا على المدى المتوسط، مما قد يؤدي إلى مضاعفة الدخل للفرد بمقدار ثلاثة أضعاف والحد من البطالة. من المتوقع ارتفاع مستويات النمو بسبب العديد من الاستثمارات العامة الكبيرة في البنية التحتية - مثل بناء خط للسكك الحديدية ومد أنابيب المياه من إثيوبيا، بالإضافة إلى استثمارات أخرى لجيبوتي للاستفادة من موقعها الاستراتيجي وتحقيق رؤيتها في أن تصبح مركزا للخدمات اللوجستية والتجارية لكل شرق إفريقيا.

على الرغم من أن جيبوتي شهدت معدلات عالية من النمو الاقتصادي على مدى العقد الماضي، إلا أن نهج النمو الرأسمالي المكثف بقيادة القطاع العام لم يخفف مستويات الفقر أو البطالة المرتفعة. كان للمشروعات الاستثمارية الضخمة تأثير محدود على العمالة لأنها تعتمد على العمالة عالية المهارة، والتي غالباً ما تكون أجنبية. نسبة البطالة

المرتفعة التي تقدر بنسبة 48 في المائة على الصعيد الوطني، هي أكثر شدة بين الشباب، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من 70 في المائة من الشباب دون سن الثلاثين عاطلون عن العمل. تشير البيانات الحكومية الصادرة في عام 2013 إلى أن أكثر من خُمس السكان يعيشون في فقر مدقع ولا يمكنهم تغطية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. وهذا المعدل أعلى في المناطق الريفية، حيث يقدر بنحو 44 في المائة، وفي بعض المناطق تزيد نسبة الفقر عن 70 في المائة. ونتيجة لذلك، هناك ضغوط قوية من حركات الهجرة على المناطق الحضرية وخاصة الأحياء العشوائية.

يزداد عدد السكان الهاربين من النزاع والجفاف في البلدان المجاورة إلى جيبوتي، مما يزيد الضغط على البنية التحتية الحضرية. لطالما كانت جيبوتي تقليديًا بلدًا مضيفًا لسكان الدول المجاورة، وأصبحت اليوم دولة متعددة الأعراق، حيث يوجد فيها سكان لديهم روابط عائلية في مناطق أخرى داخل المنطقة. وقد زادت ثماني أزمات جفاف كبيرة أثرت على المنطقة على مدى الثلاثين سنة الماضية من ضغوط الهجرة من البلدان المجاورة ومن المناطق الريفية. وقد أثر الجفاف الشديد في عام 2008 على 340،000 شخص في جيبوتي فقط وقضى على قطعان الماشية. وقد شملت هذه الضيافة التقليدية في جيبوتي سكان اليمنَ خلال الأزمة الأخيرة، إذ أن جيبوتي هي إحدى الدول النادرة التي تقبل اللاجئين اليمنيين. وتشير التقديرات اليوم إلى أن ربع سكانها البالغ عددهم مليون نسمة يحتاجون إلى المساعدة. ولا يشمل هذا العدد فقط الجيبوتيين الذين يعيشون في فقر مدقع، بل أيضاً حوالي 60،000 لاجئ وطالب لجوء ومهاجر من الدول المجاورة (صندوق النقد الدولي). ويضع تدفق المهاجرين، من الفقراء غالباً، ضغطاً إضافياً كبيراً على الإسكان المحدود والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. ويستقر العديد من هؤلاء النازحين غير الطوعيين في الأحياء العشوائية التي ظهرت حديثاً في محيط بالبالا، وهي واحدة من المناطق البلدية الثلاث في جيبوتي، ولكن عدم وجود بيانات عن تلك المناطق البلدية لا يسمح بقياس نسبة السكان فيها من المواطنين الجيبوتيين أو مستوى هشاشة وضعهم. ومن المتوقع أن يُيسر القانون الجديد المتعلق باللاجئين (رقم 159 / السنة/ 16/ القانون 17)، الصادر في شهر يناير، اندماجهم داخل البلاد.

السياق القطاعي والمؤسسي

يبلغ معدل التحضر في جيبوتي 70 في المائة (2009)، وهو واحد من أعلى المعدلات في إفريقيا. ويستمر النمو الحضري في الارتفاع بثبات ليصل إلى مستوى 3٪ بسبب ضغط الهجرة. تحولت جيبوتي التي كانت تقليديا بلد رحالة، إلى منطقة أكثر استقرارا، يستقر سكانها في الغالب في المدن. وتبقى المناطق الريفية غير مأهولة في الغالب، لأن الزراعة محدودة للغاية بسبب المناخ غير الملائم. مدينة جيبوتي التي أقامها الاستعمار الفرنسي هي الآن العاصمة والمركز الاقتصادي الرئيسي في البلاد، وتضم 60 في المائة من السكان المحليين. تطورت بعض المدن الثانوية في مناطق أخرى، وإن كان بمستوى أقل بكثير (المدينة الثانية هي مدينة علي صبيح التي يبلغ عدد سكانها 40،000 نسمة)، وكذلك حول البنى التحتية للميناء، مثل مدينتي أوبوك وتاجوراء.

وقد حدث التطور الحضري في الغالب بطريقة غير خاضعة للسيطرة، مما أدى إلى استقرار جزء كبير من سكان الحضر في الأحياء العشوائية وافتقارهم إلى الخدمات الحضرية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية. في العاصمة بشكل خاص، تطورت الأحياء الجديدة بطريقة غير منتظمة في جميع أنحاء المدينة، بما في ذلك على سفوح الوديان، التي تنطوي على مخاطر ارتفاع المياه وخطر سقوط الناس من المنحدرات. يعيش حالياً أكثر من ثلث سكان المدن في الأحياء العشوائية، التي تنمو بسرعة بسبب الهجرة الداخلية والخارجية القوية ونقص خيارات الإسكان الميسور التكلفة. لم تواكب إدارة الأراضي والخدمات الحضرية تطور ضغوط النمو هذه، مع ما ترتب على ذلك من انخفاض في إمكانية الوصول إلى الماء والكهرباء، وضعف شبكة الصرف الصحي، وعدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية للسكان الذين تُوجه لهم هذه الخدمات. وقد امتدت الأحياء العشوائية إلى المزيد من الأراضي الشاغرة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف البنية التحتية الرئيسية بسبب ضعف الكثافة. تساهم هذه الظروف السيئة في انتشار أمراض الإسهال والكوليرا في مدينة جيبوتي. كما تتعرض بعض الأحياء للفيضانات المفاجئة، والتي تفاقمت بسبب ارتفاع منسوب

المياه الجوفية وسوء تصريف المياه، فضلاً عن ارتفاع مستوى سطح البحر. ولا يزال بناء المساكن الذي تقيده معايير الحماية من الزلازل، والتي يتم تطبيقها عادة بشكل سيء للغاية من جانب القطاع الرسمي وغير الرسمي، باهظ التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر الأحياء غير المخطط لها إلى طرقات تصلها بالمدن الرئيسية، مما يحد من الوصول إلى الوظائف والأسواق والفرص الاقتصادية الأخرى. ومع ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب، يمكن أن يؤدي عدم التكامل والتواصل مع قلب المدينة إلى تفاقم عدم المساواة الاقتصادية وقد تنشأ عنه توترات اجتماعية قوية، قد تكون أكثر حدة في إطار يتميز بتعدد الأعراق. وفي حين أن هذه المسائل تخص جميع الأحياء العشوائية في جيبوتي، فإنها تتعلق بشكل خاص بحي بالبالا وهو أكبر حي عشوائي في جيبوتي.

لم تواكب السياسات العامة الطلب المتزايد باستمرار على الإسكان الذي شهدته خلال العشرين إلى الثلاثين سنة الماضية، مما أدى إلى الوضع الحالي. على العديد من الجبهات، لم تتوقع سياسات المدن والإسكان نسق نمو المدينة. كان نمو المدينة مقيدا بسبب الخطة الرئيسية القديمة لعام 1998 والتي تم تحديثها مؤخرا فقط في عام 2016. وقد أظهر تشخيص المساكن الذي أعده البنك في عام 2013 أنه على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية أو نحو ذلك، توجهت سياسات الإسكان في الغالب للأسر ذات الدخل المرتفع في حين أن سياسات الإسكان الموجهة للأسر ذات الدخل المنخفض كانت ظرفية في الغالب وتم وضعها خلال الظروف الطارئة التي مرت بها الأسر المتأثرة بمشروع أو كارثة ما (الفيضانات أو الحريق) [1]. ركّز إنتاج الأراضي السكنية في الغالب على قطع الأراضي الكبيرة للفيلات والمطورين الذين يستهدفون سوق أصحاب الدخل المرتفع. كانت سياسة الأراضي الحضرية أكثر تأثراً بالميزانية قصيرة الأجل والاعتبارات الاقتصادية، بدلاً من التخطيط العمراني والحاجات السكنية الملائمة على المدى الطويل (على الرغم من أن الأراضي الموجهة للتوسع الحضري مملوكة للدولة بنسبة 100 في المائة، الأمر الذي كان من شأنه تسهيل التخطيط الفعال إلى حد كبير). أدى الافتقار إلى السياسات اللازمة لتلبية احتياجات قطاعات الإسكان المختلفة، والتي تقدر بنحو 3،000 إلى 3500 وحدة سنوياً في الإجمالي، إلى عجز كبير في إنتاج المساكن، مقيَّد بشكل مباشر بسبب العجز في إنتاج الأراضي في المناطق الحضرية.

وعلى الرغم من أن سوق الإسكان استفاد في الآونة الأخيرة من الجهود التي تبذلها الحكومة لإنشاء برامج جديدة وتوجيه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع، إلا أنه يتعين بذل المزيد من الجهود بالنسبة لشريحة أصحاب الدخل المنخفض التي لا تزال فيها القدرة على تحمل تكاليف الإسكان تشكل تحدياً. تم إعداد الخطة الرئيسية الجديدة لمدينة جيبوتي واعتمادها في عام 2016، حيث قدمت هذه الخطة استراتيجية تطوير المدينة خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة، والتي تضمنت خططًا للتوسعات السكنية والاقتصادية الرئيسية حول بالبالا. بدأت العديد من مشاريع الإسكان "الاجتماعية" تحت قيادة أمانة الدولة للإسكان، التي أُنشئت في عام 2012، بتمويل من المعونة الأجنبية، مستهدفة الطبقة الوسطى، والتي كانت تعاني من نقص الخدمات في الماضي. حقق برنامج تنظيم الأراضي نجاحًا نسبيًا مع إنتاج ما يقرب من 8000 وحدة سكنية منذ عام 2010. بالإضافة إلى ذلك، يجري حاليًا إعداد مشروع بنك الإسكان لتحسين إمكانية الحصول على تمويل الإسكان للطبقة المتوسطة، والتي كانت مقيدة بسبب محدودية قدرتها على الوصول إلى تمويل على المدى الطويل. لكن الكثيرين لا يستطيعون حتى تحمل كلفة قطع الأراضي التي تم مدها بالخدمات الأساسية فقط. ولا تزال وتيرة الإنتاج أقل بكثير من الطلب.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك استثمارات كبيرة مؤخراً في البنية التحتية الرئيسية القطاعية، مما يتيح الفرصة لتوفير البنية التحتية الثانوية التي تشتد الحاجة إليها في المناطق ذات الدخل المنخفض. سوف تساعد العديد من المشاريع التي تم تنفيذها خلال السنوات الخمس الماضية على حل مشكلة الإمدادات الأولية للمياه وتوزيعها. ومن

[1] في الثمانينيات والتسعينيات، عندما كان الطلب على المساكن أصغر، كانت لدى الحكومة سياسة أكثر شمولية للأراضي والإسكان مع إنتاج تقسيمات فرعية كبيرة لا يتم توفير الخدمات لها وتقديم تصاريح مؤقتة. لكن في بداية سنوات 2000، أقنع نقص الخدمات في تلك الأحياء الحكومة بوقف هذه السياسة. مسار الطريق في تلك الأحياء لا يزال قائما ويسمح بتوفير خدمات إضافية على أساس المشاريع القطاعية، مثل تجربة اليوم مع مشروع الكهرباء في بالبالا الذي يموله البنك.

المتوقع أن يساهم مشروع نقل المياه من إثيوبيا، الذي سيُستكمل بمشروع لتحلية المياه، في مواجهة تحدي إنتاج المياه في جيبوتي. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الشبكة الأساسية حول بالبالا على تحسين جودة توزيع المياه ومستويات ضغط المياه للمدينة بأكملها. كما تجري حالياً أعمال تجهيز مواقع جديدة لدفن النفايات ونقلها، بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية. في بالبالا، من المتوقع أن يغطي مشروعان جديدان قيد الإعداد - وهما الربط مع محطة معالجة مياه الصرف الصحي التي تم بناؤها حديثًا بالإضافة إلى محطة ثانوية - بعض الأحياء النظامية القديمة بالإضافة إلى مناطق توسيع المدينة. وتشمل القطاعات الأخرى التي توجه أيضا تمويلاً لمناطق الأحياء العشوائية الكهرباء (سيوفر مشروع جديد للبنك الدولي في بالبالا 3500 توصيلة كهرباء جديدة)، وإمدادات المياه (التي يمولها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)، ومياه الصرف الصحي (الممولة من الاتحاد الأوروبي) والنفايات (الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية). تواجه كل هذه المشاريع صعوبات كبيرة في الوصول إلى الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية وتفتقر إلى نهج منسق يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة ويكون له تأثير أكبر.

كما أدت عدم الكفاءة المؤسسية وتشتت العمل إلى إعاقة التنمية الحضرية. تتسم حوكمة هذا القطاع بتعدد الجهات الفاعلة وقلة التنسيق. على مستوى السياسة، أدى الافتقار إلى الترابط بين إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإسكاني إلى طريق مسدود لكل من السياسات العامة والقطاع الخاص. يؤدي غياب الشفافية والقواعد في توفير الأراضي للتوسع الحضري إلى عدم الكفاءة داخل القطاع، ويشجع المضاربة كما تنتج عنه عيوب أخرى في السوق. يمثل التنسيق التشغيلي تحديا رئيسيا آخر. وفي حين أنه في أي بلد آخر، تخضع المدينة لهيئة تخطيط بلدية مسؤولة عن تنسيق التنفيذ، فإن هذا ليس الحال في جيبوتي. عدد المؤسسات مساو للقطاعات الفنية المعنية بتقديم الخدمات الأساسية مثل: (1) مكتب الطرقات؛ (2) هيئة جيبوتي الوطنية للمياه والصرف الصحي؛ (3) وكالة الطرقات الحضرية. (4) وزارات قطاعي التعليم والصحة. في حين أن وزارة التنمية الحضرية مسؤولة عن رصد تنفيذ الخطة الرئيسية، لا توجد وكالة تشغيلية مكلفة بوضع البرامج وتنسيق التنفيذ الفعلي للخطة الرئيسية والخطط الحضرية الأخرى. ونتيجة لذلك، يتم التنفيذ على أساس كل مشروع على حدة، حيث لا يتم تنسيق المشاريع في كثير من الأحيان بين القطاعات، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة في التنفيذ ونقص الاستراتيجيات الفعالة لاستخدام الموارد.

خلال اجتماع مجلس الوزراء في ديسمبر 2016، أعرب الرئيس نفسه عن قلقه البالغ إزاء التطور غير المسبوق للأحياء العشوائية في محيط المدينة، والذي تبعه مباشرة طلب تنفيذ هذا المشروع مع نية واضحة لوضع برنامج وطني لترقية الأحياء العشوائية. على الرغم من الالتزامات طويلة الأجل من قبل العديد من الجهات المانحة، بما في ذلك دعم البنك الدولي الذي بدأ منذ أوائل الثمانينات، فإن ظهور الأحياء التي تفتقر إلى الخدمات قد تجاوز حدود منهجية "مشروع بعد مشروع" التقليدية. حتى الآن، لم تتدخل المشاريع الحضرية للبنك الدولي في جيبوتي إلا في محيط المدينة الأصلي في الأحياء القديمة التي تفتقر إلى الخدمات (مع أحدث مشروع في منطقة كارتييه 7 يعمل على تحسين الوصول إلى الخدمات). وقد عملت الوكالة الفرنسية للتنمية في بالبالا على مدى السنوات العشر الماضية. إلا أن هذه التمويلات الخاصة بالمشروع (5.6 مليون دولار أمريكي للبنك الدولي و6 ملايين يورو لأحدث مشروع للوكالة الفرنسية للتنمية) صغيرة بالمقارنة مع التقديرات المنخفضة البالغة 100 مليون دولار لإعادة هيكلة الأحياء العشوائية. ولتلبية هذا الطموح، ستكون الخطوات التالية هي قيام الحكومة أولاً بوضع استراتيجية وطنية للإسكان الموجه لمحدودي الدخل وتحسين الأحياء العشوائية، والتي ستتم ترجمتها فوراً إلى برنامج وطني ستتم دعوة المانحين والحكومة نفسها لدعمه من خلال التمويل. إن دعم هذه العملية هو جوهر مفهوم هذا المشروع.

العلاقة مع إطار الشراكة القطرية

ناقش مجلس الإدارة في مارس 2014 استراتيجية الشراكة القطرية للسنوات المالية 14-17 لجيبوتي، وتم توسيعها لتشمل السنة المالية 2018 في مايو 2016. وترتكز هذه الاستراتيجية على رؤية حكومة جيبوتي 2035، وهي عبارة عن خطة تنمية طويلة الأجل تركز على التكامل الاقتصادي، والحوكمة، والتنمية البشرية، والتي لا تزال توجه اهتمامات التنمية في جيبوتي اليوم. سيتم تقديم المشروع المقترح إلى مجلس الإدارة في إطار استراتيجية الشراكة القطرية الحالية. على الرغم من أن المشروع لم يكن في الأصل ضمن استراتيجية الشراكة القطرية، إلا أنه يتناول

بشكل مباشر كلا من الركيزة الأولى - الحد من الهشاشة، والركيزة الثانية - تعزيز قدرة القطاعين العام والخاص على تقديم الخدمات. يتناول المشروع على وجه التحديد الهدف الإنمائي المحدد "لإحياء وتعزيز التنمية الريفية وتنفيذ سياسة تنمية مدن دون أحياء عشوائية". وبالتوازي مع ذلك، يجري إعداد "تشخيص البلد المنهجي" الذي سيتضمن إشارة إلى الأحياء العشوائية كجزء من تقييم الفقر.

ج. الهدف (الأهداف) الإنمائية المقترحة

يتمثل الهدف الإنمائي المقترح في: (1) تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء العشوائية و(2) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على تنفيذ البرنامج الوطني لترقية الأحياء العشوائية.

النتائج الرئيسية (من مذكرة مفهوم المشروع)
النتائج الرئيسية المنتظرة من المشروع هي:
- توفير ظروف معيشية محسنة للناس (العدد) (الخدمات الأساسية)
- تعمل وكالة ترقية الأحياء الفقيرة والإسكان الاجتماعي بكامل طاقتها من أجل تنفيذ برنامج صفر عشوائيات
- المستفيدون الذين يشعرون أن استثمارات المشروع تعكس احتياجاتهم (النسبة المئوية)

د. وصف المفهوم

بالنظر إلى حجم المشكلة والقيود المفروضة على ميزانية البلد، لا يمكن تنفيذ سياسة صفر عشوائيات إلا من خلال إطار استراتيجي ونهج برنامجي لتنسيق التدخلات وتحسين الموارد. وفي هذا السياق، تقوم حكومة جيبوتي بوضع خطة وطنية تسمى "برنامج صفر عشوائيات"، والتي تقترح من خلالها النهج التشغيلي لتحقيقها بنجاح في إطار استراتيجية. وسيتضمن الإطار الاستراتيجي خمس ركائز هي: (1) ترقية الأحياء العشوائية وإعادة هيكلتها؛ (2) منع انتشار الأحياء العشوائية؛ (3) تحسين المسكن؛ (4) خلق فرص العمل؛ (5) المشاركة الاجتماعية والمجتمعية. بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والاجتماعية، سيؤكد البرنامج على الوصول إلى وسائل النقل العام وإدارة الأراضي والمخاطر والوقاية من تأثيرات المناخ (مثل تخفيف التعرض لمخاطر الفيضانات والزلازل وموجات الحرارة) بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى الوظائف للنساء والشباب، وتحسين إدماج المهاجرين من البلدان المجاورة. هذه هي جميع القضايا الأساسية التي تحتاج إلى معالجة كجزء من حلول الإسكان المستدامة للسكان ذوي الدخل المنخفض. ستضع الاستراتيجية مبادئ تشغيلية -مثل معايير الخدمة، وترتيب أولويات الاستثمار، ومبادئ إعادة التوطين - التي ستنطبق على البرنامج بأكمله من أجل جعل الاستثمارات في كل حي أكثر شفافية ومنهجية وكفاءة.

سيساهم المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية في إطلاق برنامج صفر عشوائيات وتمهيد الطريق للتدخلات المستقبلية من قبل الشركاء المختلفين - سواء من بين الوكالات الحكومية أو الشركاء الفنيين والماليين. هذا جزء من هذا الإطار الاستراتيجي ويهدف إلى دعم الحكومة في إعداد وتنفيذ برنامج صفر عشوائيات.

تم تصميم مكونات المشروع حول عنصرين متكاملين. وسوف يقوم المشروع (1) بتوفير الأدوات المؤسسية والتنظيمية والتخطيطية والتشغيلية الأكثر أهمية والتي من شأنها تسهيل تنفيذ هذه السياسة الشاملة والطويلة الأجل وتحسين كفاءة الاستثمار العام في القطاع، وفي نفس الوقت (2) بدء تنفيذ البرنامج والاضطلاع بتحديث وإعادة هيكلة أحد أحياء البرنامج في بالبالا، حيث يوجد أكبر تجمع للأحياء العشوائية في مدينة جيبوتي، من أجل اختبار وتجميع عناصر هذه السياسة. أثبت هذا النهج الموازي أنه عامل نجاح في تجارب دولية أخرى. ويستند تصميم هذه المكونات إلى استراتيجية

ترقية الأحياء العشوائية وبرنامج الاستثمار الجاري إعدادهما كجزء من إعداد المشروع. وحيث أنه سيتم تسليم الاستراتيجية في أبريل 2018، فإنها تتم بشكل متعاقب مع إعداد المستشار للاستراتيجية لضمان التنسيق بين الاستراتيجية والمشروع.

المكون الأول: صياغة أدوات التخطيط الرئيسية والمؤسسية والتشغيلية لتنفيذ برنامج صفر عشوائيات (2.8 مليون دولار أمريكي، منها 0.8 مليون دولار أمريكي كجزء من سلفة إعداد المشروع)

يتمثل الهدف في تزويد الحكومة بالأدوات التخطيطية والتنظيمية والمؤسسية والتنفيذية لتنفيذ التخطيط، تقسيم المناطق والبناء. هناك ثلاثة مكونات فرعية تستهدف مستويات مختلفة من الدعم:

- المكون الفرعي 1.1: أدوات تخطيط وإدارة البرنامج. سوف يدعم هذا المكون الفرعي تطوير الأدوات التنظيمية والاستراتيجية لتفعيل التخطيط، تقسيم المناطق والبناء.

في البداية (أثناء إعداد المشروع)، يمول هذا المكون إنشاء التخطيط، تقسيم المناطق والبناء وخطة الاستثمار لتوفير إطار للتدخلات من قبل الحكومة وشركائها. سيتم وضع خطة استراتيجية من خلال عملية تشاركية ستحدد، من بين مسائل أخرى، (1) الإطار المؤسسي، (2) مبادئ وقواعد التدخلات، (3) أولويات ومراحل التدخلات، (4) والإطار المالي. في نهاية هذا النشاط، سيتم عقد مؤتمر للمانحين لعرض نطاق ومبادئ التخطيط، تقسيم المناطق والبناء والتماس التمويل المحتمل.
بالإضافة إلى ذلك، سيقوم هذا المكون الفرعي بتمويل الدراسات الرئيسية والمساعدة الفنية لتنفيذ البرنامج، كما حددتها الاستراتيجية. وتهدف هذه الأنشطة إلى تحسين استعداد الركائز الثلاث للاستراتيجية، بما في ذلك فيما يخص تأمين حيازة الأراضي. وفي هذا السياق، سيمول المكون أيضاً: (1) إنشاء نظام معلومات الأراضي الذي يجمع مختلف أنواع تأمين الحيازة، الذي تم فيه إدخال البيانات الخاصة ببالبالا أنسيان، والذي سيساعد في متابعة المعاملات المستقبلية الخاصة بالأراضي وتحسين تأمين حيازة الأراضي في الجزء المتعلق بالعشوائيات في البرنامج. وسوف يسهل ذلك أيضا توزيع قطع الأراضي الاجتماعية على أصحاب المنازل الجدد كجزء من سياسة الإسكان لذوي الدخل المنخفض؛ 2) إعداد إطار للضمانات البيئية والاجتماعية المنطبقة على التخطيط، تقسيم المناطق والبناء؛ (3) خطة تشغيلية لإنتاج مساكن تكون بأسعار معقولة أقرب للقدرة الشرائية للأسر الأكثر فقرا، بما في ذلك الأسر التي تعيلها النساء، مع إمكانيات توفير قطع الأراضي الصغيرة وإمكانية بنائها من المستفيدين أنفسهم، فضلا عن توضيح دور القطاع الخاص؛ (4) إجراء دراسات لتحديد أفضل نهج نحو دعم تحسين المساكن في المناطق العشوائية، بما في ذلك المقترحات المتعلقة ببرنامج للمساعدة التقنية لأصحاب المنازل وتصميم أداة للتمويل الصغير للإسكان.

- المكون الفرعي 1.2: دراسات وخطط تطوير الحي.

سوف يقوم هذا المكون الفرعي بتمويل الخطط الحضرية الرئيسية اللازمة لتوجيه تنفيذ خطة الاستثمار الخاصة بالتخطيط، تقسيم المناطق والبناء. وسوف يشمل هذا المكون 1) خطط ترقية لعدد محدود من الأحياء العشوائية لتسهيل انطلاق التخطيط، تقسيم المناطق والبناء. وسيحتل حي بالبالا أنسيان الأولوية الأولى. سيتم اختيار حي إضافي بالتنسيق مع مؤتمر المانحين المخطط له وربما تمويل إضافي. وسيتم تطوير خطط إعادة الهيكلة هذه بناءً على (أ) المعايير والأولويات التقنية التي وضعتها الاستراتيجية، ب) إجراء جرد وتقييم لوضع كل موقع؛ (ج) إجراء مشاورات شاملة مع السكان المحليين وأصحاب المصلحة. وسيتم إيلاء الاهتمام اللازم للتأكد من أن الاستثمارات ستفي بشكل معقول بمعايير الفوائد الاجتماعية والاقتصادية، والاستدامة، والصيانة اللاحقة، والتأثير على توفير العمالة أو تطوير المشاريع، وكذلك التأثير المحتمل على المجموعات الأكثر ضعفاً من السكان. (2) سوف تكون هناك حاجة أيضاً إلى دراسة حضرية أوسع نطاقاً لبالبالا ككل من أجل توفير خطط مكانية واضحة للنقل والتنمية الاقتصادية، والتي ستساعد في توجيه مختلف خطط إعادة هيكلة الأحياء العشوائية. (3) سيتم إجراء دراسة جدوى لمنطقة إعادة التوطين في

الامتداد العمراني لبالبالا الجنوبية. وسيتم تقييم اندماجها في عملية توفير السكن لذوي الدخل المنخفض مساحتها 110 هكتارات (لمنع انتشار الأحياء العشوائية وإعادة التوطين من الأحياء العشوائية الأخرى) والاتصال بالبنى التحتية الأساسية. كما يجب النظر في النقل والتنمية الاقتصادية.

- المكون الفرعي 1.3: الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات.

سوف يقوم هذا المكون الفرعي 1) بتمويل الدراسات المطلوبة لإنشاء الوكالة الجديدة لترقية الأحياء الفقيرة والإسكان الاجتماعي (ARULOS)، والتي ستنشأ عن إصلاح صندوق الإسكان. وهناك مشروع قانون متاح بالفعل ومن المقرر أن يعتمده البرلمان في يونيو 2018. وسيشمل الدعم إعداد دليل الإجراءات الخاص به وكذلك الأدوات المؤسسية الاستراتيجية، مثل خطة تشغيلية وخطة مالية وبشرية. وستقوم أيضاً بتمويل (2) دليل التشغيل الخاص بالرصد والتقييم الخاص ببرنامج صفر عشوائيات واقتناء المعدات اللازمة للحواسيب لدعم إنشاء مكتب للرصد والتقييم في مجلس الوزراء المسؤول عن الإسكان. وأخيرًا، سيتم تمويل بناء قدرات المؤسسات الرئيسية المشاركة في البرنامج على المستويين الوطني والبلدي، بدءً من برنامج وكالة ترقية الأحياء الفقيرة والإسكان الاجتماعي، بما في ذلك على وجه الخصوص إدارة التخطيط الإقليمي والعمراني والإسكان، وإدارة الأراضي، والبلدية، ولجان الأحياء. سيؤدي ذلك إلى تعزيز المؤسسات لتنفيذ المكون 2 بالإضافة إلى تنفيذ برامج الترقية إلى ما بعد المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية. وسوف يشمل بناء القدرات، الذي يتم تقديمه في شكل تدريب وتبادلات بين الجنوب والجنوب، مجموعة مسائل منها التنمية الحضرية والاستثمار، والتخطيط الحضري والإسكاني، والمشاركة المجتمعية.

المكون 2: رفع مستوى الاستثمارات في بالبالا أنسيان (11.5 مليون دولار أمريكي، منها 0.5 مليون دولار أمريكي كجزء من خطة الإعداد المسبق للمشروع)

يتمثل الهدف من هذا المكون في تحسين الوصول إلى الخدمات في منطقة واحدة من برنامج صفر عشوائيات واختبار وتجميع الاستراتيجية والأدوات الأخرى التي تم تطويرها في إطار المكون 1. الحي الذي تم اختياره لهذه السلسلة الأولى من الاستثمارات هو بالبالا أنسيان، وهو أحد أكثر المناطق حرمانا وأقدم حي عشوائي في بالبالا، فضلاً عن واحد من أكبر الأحياء العشوائية الذي يقدر عدد سكانه بـ 40،000 نسمة. هذا الحي فقير جداً وفيه كثافة سكانية عالية وغير منظم، مع عدد قليل جدا من الممرات التي تخترق التخطيط الحضري في مساحات ضيقة وصغيرة جداً. ونتيجة لذلك، كان إدخال شبكات المياه والكهرباء محدودا حتى الآن في عدد قليل من أكبر الممرات. ومع ذلك، فإن تضاريس المنطقة مسطحة نسبيًا وخالية من مجاري المياه شديدة الانحدار والتشكلات الصخرية.

هناك مكونان فرعيان تم تصميمهما كمزيج من الاستثمارات والأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى تسهيل الملكية والحصول على الموافقة على الاستثمارات لسكان الحي وتحقيق أقصى قدر من الفوائد.

- المكون الفرعي 2.1: استثمارات البنية التحتية ذات الأولوية في بالبالا أنسيان.

سيتم تنفيذ هذا المكون الفرعي بالتتابع، بدءاً باستثمارات تدليلية تبلغ حوالي 2 مليون دولار أمريكي في السنة الأولى يتبعها برنامج استثمارات أكثر شمولاً يبلغ حوالي 6.5 مليون دولار أمريكي يساهم في إعادة هيكلة الحي وتحسين الوصول إلى الخدمات. كما سيتم تمويل منطقة إعادة التوطين لتسهيل تنفيذ إعادة هيكلة المشروع من خلال تقديم حل إعادة التوطين للأسر المتأثرة بالمشروع. سيتم أيضا دائما النظر في خيارات استخدام التقنيات كثيفة العمالة، ولا سيما استخدام الحصى لرصف الطرق التي تمت تجربتها في مشروع الحد من الفقر الحضري والتي ثبت أنها كافية لهذه البيئة الحضرية.

استثمارات لا تستتبع الندم. تم تحديد طريق وصول إلى بالبالا أنسيان يعبر المنطقة التجارية الرئيسية في الحي ويبلغ

طوله 1.2 كيلومتراً كتدخل ذي أولوية قصوى بالنظر إلى جاهزيته وتأثيره الإنمائي الهام. الطريق موجود بالفعل - على الرغم من أنه غير معبد - مع حق مرور واسع. وتشمل الاستثمارات تحديث الطريق بهدف تحسين وصول السكان وتعزيز التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء السوق. على وجه الخصوص، سيكون الطريق متاحًا للنقل الجماعي، وسيوفر أرصفة يتم تأمينها على طول المنطقة التجارية، بالإضافة إلى نظام صرف صحي مناسب. عند الحاجة، سيتم توفير الماء والكهرباء أيضًا. كان بنك التنمية الإسلامي قد مول بالفعل دراسة فنية للطريق في عام 2012 ويجري تحديثها الآن. سوف تظهر هذه الاستثمارات نتائج سريعة وواضحة، وبالتالي سوف تساعد على حشد دعم السكان لتدخلات المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية.

استثمارات تكميلية. استناداً إلى خطة التطوير المعتمدة لبالبالا المعدة كجزء من المكون الفرعي 2.1، سيتم تنفيذ عدد من الاستثمارات ذات الأولوية، بناءً على الأولويات المحددة خلال المشاورات مع السكان والشركاء الآخرين. قد تشمل القائمة التالية غير الشاملة للتدخلات المؤهلة 1) الطرقات، (2) الصرف الصحي، 3) توزيع المياه، 4) توزيع الكهرباء وإنارة الشوارع، 5) الوحدات الصحية، 6) المدارس الابتدائية، 7) مرافق المجتمع والشباب (مثل المراكز المجتمعية والمرافق الرياضية)، و8) المرافق التجارية. وقد يستفيد هؤلاء في وقت لاحق من مشاريع التوظيف (من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو البنك) من خلال تسهيل الوصول إلى المساحات التجارية بأسعار معقولة للمستفيدين. بالإضافة إلى ذلك، وكلما كان ذلك ممكنا، سيستفيد المشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية من التآزر مع مشاريع الاستثمار في البنية التحتية الجارية، لا سيما مشروع الكهربة الذي يشرف عليه البنك، والذي يهدف إلى تحسين الوصول إلى الكهرباء في بالبالا، وكذلك "نافذة اللاجئين" المحتملة من البنك، والتي ستركز على البنى التحتية الاجتماعية والمجتمعية داخل الأحياء التي يعيش فيها السكان النازحون داخليا، بما في ذلك بالبالا أنسيان. وسيركز البرنامج على اقتراح خطة حضرية قوية لإعادة هيكلة الحي وتوفير الأراضي اللازمة لاستثمارات المشاريع الأخرى.

تطوير منطقة إعادة التوطين. بالنظر إلى الكثافة السكانية في بالبالا أنسيان والممرات الضيقة للغاية، فسوف يمول هذا المكون الفرعي تطوير منطقة إعادة التوطين لإيواء السكان المتضررين من العملية. سوف يعكس تصميم هذه المنطقة، التي تقع بشكل مبدئي في منطقة التوسيع الحضري لجنوب بالبالا على مقربة من الجزء المطور حديثا لنصيب، احتياجات السكان ويستجيب لمعايير وقواعد إعادة التوطين التي يتم تحديدها ضمن استراتيجية ترقية الأحياء العشوائية الوطنية.

<u>المكون الفرعي 2.2: تنمية المجتمع وتوظيف الشباب. تعتبر المشاركة الشاملة للمواطنين أمرًا بالغ الأهمية لضمان تأثير المشروع واستدامته، وتحقيق أقصى قدر من الفوائد للسكان المحليين.</u>

يخطط المشروع لإشراك المجتمعات المستهدفة، بما في ذلك النساء والشباب، في الدورة الكاملة لتصميم وصيانة مختلف الاستثمارات. كما سيركز المشروع على بناء القدرات للمؤسسات المحلية لتبسيط الطرق التشاركية وإضفاء الطابع الرسمي عليها ومعالجتها في عملياته الروتينية. وعلى هذا النحو، سوف يدعم هذا المكون الفرعي: 1) تمركز الميسرين المجتمعيين على مستوى بالبالا أنسيان لتنسيق مشاركة الأحياء في مراحل المشروع المختلفة؛ (2) تدريب ممثلي المجتمع المحلي ومسؤولي البلديات على إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات المشاركة المجتمعية.

سيقوم هذا المكون الفرعي أيضًا بتمويل 3) صندوق تنمية المجتمع، بالتركيز على نافذتين ذات أولوية: نافذة الابتكار للشباب لدعم مبادرات توظيف الشباب وتدريبهم، بالإضافة إلى نافذة إدارة المرافق والفضاءات العامة لتعزيز دور المجتمع المدني في مبادرات تنمية المجتمع. ستؤكد إدارة صندوق تنمية المجتمع المحلي على الدور المركزي لممثلي المجتمع المحلي والمسؤولين البلديين، لدعم قدراتهم على تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي. تم أيضا تصور دور مركزي للمرأة في عمليات صنع القرار في الصندوق. ستسعى مبادرات قابلية التوظيف جزئياً إلى وصل الشباب في الحي، بما في ذلك الشابات، ببرامج التدريب على إطلاق المشاريع والمهارات القائمة، مع ضمان التوجيه النشط والأنواع الأخرى من الدعم المالي والمادي للحد من خطر الانسحاب من هذه البرامج. سيتم تمكين جمعيات المجتمع

المدني في بالبالا أنسيان لتطوير المشاريع الصغيرة وتحسينها وتنفيذها بالتنسيق مع لجان الأحياء.

المكون 3: إدارة المشروع (0.7 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك 0.3 مليون دولار أمريكي من سلفة إعداد المشروع)

يضمن هذا المكون التنفيذ السلس لجميع أنشطة المشروع وفقًا لسياسات البنك وتوجيهاته. وسيدعم المقترض في مجالات تنسيق المشروع، والإشراف، والإدارة المالية، والتدقيق، والمشتريات، والرصد والتقييم. سيدفع صندوق تنمية الإسكان التكاليف الرئيسية المتعلقة بموظفيه المعنيين بالمشروع المتكامل لترقية الأحياء العشوائية وكذلك بعض تكاليف التشغيل الأخرى، والتي لا تشكل جزءًا من مبلغ المكون.

الضمانات

أ. موقع المشروع والسمات المادية البارزة ذات الصلة بتحليل الضمانات (إذا كانت معروفة)

سيركز المشروع الوطني لترقية الأحياء العشوائية على بالبالا التي تضم معظم السكان الذين يعيشون في الأحياء العشوائية.

إجراء تحليل الضمانات ضروري للعنصر الفرعي 1.1 "ترقية الحي والوقاية من انتشار الأحياء العشوائية" الذي يشمل تمويل بعض الاستثمارات التي سيتم تحديدها أثناء الإعداد كأولوية أو استراتيجية (مثل البنية التحتية الرئيسية، أو إنشاء محطات الحافلات، أو إضاءة الشوارع)؛ وبالنسبة للعنصر الفرعي 1.2 "إنشاء أداة مالية لتحسين المساكن وخلق فرص العمل" للإسكان بالإضافة إلى الأنشطة المدرة للدخل.
من المحتمل أن تكون التأثيرات والمخاطر البيئية الرئيسية لهذا المشروع صغيرة الحجم ومحددة الموقع، وترتبط بأعمال البناء للبنى التحتية، والإسكان، وإنشاء خطوط نقل عام جديدة، وأنظمة الإضاءة العمومية في الشوارع.

بما أن المناطق الجغرافية للمشروع محددة ولكن الأنشطة الدقيقة التي سيتم تمويلها في إطار المكونين الفرعيين 1.1 و1.2 ليست كذلك، سيتم إعداد إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية مع قائمة تحقق. من المتوقع أنه خلال التنفيذ، سيتم إعداد تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع والموافقة عليها والإفصاح عنها (داخل البلد وفي دار المعلومات) قبل بدء أعمال الهندسة المدنية. كما سيتم إعداد إطار سياسة إعادة التوطين والإفصاح عنها في البلد وفي دار المعلومات، أثناء الإعداد؛ في حين سيتم إعداد خطة عمليات إعادة التوطين، قبل بدء أعمال الهندسة المدنية.

ب. القدرة المؤسسية للمقترض في سياق سياسات الضمانات

الترتيبات المؤسسية الكاملة لم تنته بعد. ومع ذلك، من المتوقع أن تكون القدرة المؤسسية بخصوص المعرفة بأدوات الضمانات المصرفية وإعدادها محدودة. سيستخدم فريق البنك وقت التحضير لتقديم التوجيه وبناء القدرات من جانب الحكومة بشأن سياسات وعمليات وضمانات البنك الدولي. سيقوم الفريق، من بين أعمال أخرى، بتوفير التدريب على الضمانات للموظفين المعنيين بالضمانات في فريق إعداد مشروع العميل.

ج. أخصائيو الضمانات البيئية والاجتماعية في الفريق

أنطوان في. ليما، أخصائي اجتماعي
محمد عدنان بالزاوية، أخصائي بيئي

د. السياسات التي قد تنطبق

سياسات الضمانات	هل تم إطلاقها؟	التفسير (اختياري)
الإجراءات التشغيلية/ أفضل الممارسات الخاصة بالتقييم البيئي 4.01	نعم	يتم تصنيف المشروع على أنه من الفئة ب. من المتوقع أن تؤدي الأنشطة المرتبطة بالمكونين الفرعيين 1.2 و1.3 إلى توليد تأثيرات بيئية خاصة بالموقع يتم تخفيفها بطريقة مباشرة، كما هو معتاد في مشاريع الفئة ب. سيتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لأن الأنشطة المحددة التي سيتم تمويلها غير معروفة. سيتم مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، والموافقة عليه، والكشف عنه داخل البلد وعلى الموقع الإلكتروني للبنك الدولي قبل التقييم.
الإجراءات التشغيلية/ أفضل الممارسات الخاصة بمعايير الأداء لأنشطة القطاع الخاص 4.03	لا	
الإجراءات التشغيلية/ أفضل الممارسات الخاصة بالموائل الطبيعية 4.04	لا	لا يتم إطلاق هذه السياسة لأن المشروع لن يشمل العمل في الموائل الطبيعية أو المناطق المحمية.
الإجراءات التشغيلية/ أفضل الممارسات الخاصة بالغابات 4.36	لا	لا يتم إطلاق هذه السياسة لأن المشروع لن يشمل العمل في الغابات أو إعادة تأهيلها كما أنه لن يدعم الاستثمارات الأخرى التي تعتمد على خدمات الغابات.
الإجراءات التشغيلية الخاصة بإدارة الآفات 4.09	لا	لا يشمل المشروع استخدام المبيدات أو غيرها من المنتجات ذات الصلة.
الإجراءات التشغيلية/ أفضل الممارسات الخاصة بالموارد الثقافية المادية 4.11	يتم تحديدها لاحقا	من غير المتوقع أن تشكل العملية المقترحة مخاطر تلحق الضرر بالممتلكات الثقافية المجتمعية الحالية. ومع ذلك، سيقوم إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية بتحليل مناطق المشروع والتدابير الواجب اتباعها في حالة اكتشاف هذه الممتلكات أثناء تنفيذ المشروع. سيتم تطبيق إجراءات الملكية الثقافية للموارد التي يتم العثور صدفة عليها وتدابير التخفيف المناسبة لكل من التحديد والحماية (من السرقة وإساءة معاملة القطع الأثرية المكتشفة) للممتلكات الثقافية. على الرغم من أنه لا يلحق الضرر بالممتلكات الثقافية، إلا أن إعداد المشروع قد يحدد فيما بعد ويضمن المساعدة في الحفاظ على المواقع التاريخية أو الأثرية. في حالة ظهور هذه الفرص، سيتم إعداد خطط إدارة الممتلكات الثقافية لهذا المشروع.
الإجراءات التشغيلية/ أفضل الممارسات الخاصة بالسكان الأصليين 4.10	لا	
الإجراءات التشغيلية/ أفضل الممارسات الخاصة بإعادة التوطين القسري 4.12	نعم	من المرجح جداً أن يتم استملاك الأراضي من خلال:1) العنصر الفرعي للمشروع 1.2 "ترقية الأحياء في الموقع والوقاية من انتشار الأحياء العشوائية" الذي يتضمن تمويل بعض الاستثمارات التي سيتم تحديدها أثناء التحضير كأولوية أو استراتيجية؛ مثل البنية التحتية الأساسية إنشاء محطات حافلات أو إنارة الشوارع العامة؛ و (ب) المكون الفرعي 1.3 "إنشاء أداة مالية لتحسين المساكن وخلق فرص

		العمل" للإسكان بالإضافة إلى الأنشطة المدرة للدخل، وسيتم إعداد خطط عمليات إعادة التوطين للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة.
الإجراءات التشغيلية/ أفضل الممارسات الخاصة بسلامة السدود 4.37	لا	لن يقوم المشروع ببناء السدود أو الاعتماد عليها
الإجراءات التشغيلية/ أفضل الممارسات الخاصة بالمشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية 7.50	لا	لن يؤثر المشروع على الممرات المائية الدولية
الإجراءات التشغيلية/ أفضل الممارسات الخاصة بالمشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها 7.60	لا	لا يقع المشروع في منطقة متنازع عليها

ه. خطة إعداد الضمانات

التاريخ المستهدف المؤقت لإعداد وثيقة معلومات المشروع وورقة بيانات الضمانات الشاملة الخاصة بمرحلة التقييم

30 نوفمبر2017

الإطار الزمني لإطلاق واستكمال الدراسات المتعلقة بالضمانات والتي قد تكون ضرورية. يجب تحديد الدراسات المحددة وتوقيتها في وثيقة معلومات المشروع وورقة بيانات الضمانات الشاملة الخاصة بمرحلة التقييم.

سيتم إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين أثناء التحضير فور توفر سلفة إعداد المشروع، ومن المحتمل أن يتم ذلك في يوليو 2017. وسيتم إعداد وثيقة معلومات المشروع وورقة بيانات الضمانات الشاملة الخاصة بمرحلة التقييم في نوفمبر 2017.

الاتصال

البنك الدولي

ألكسندرا لو كورتوا
أخصائية في التطور الحضري

المقترض/العميل/المتلقي

جمهورية جيبوتي
على محمد علي
مدير التمويل الخارجي
aligadileh@yahoo.fr

الوكالات المنفذة

وكالة ترقية الأحياء الفقيرة والإسكان الاجتماعي
عبد الرحمان علي أحمد
مدير
abdourahmanali@yahoo.fr

للمزيد من المعلومات يُرجى التواصل مع

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
الهاتف: 473-1000 (202)
الموقع الإلكتروني http://www.worldbank.org/projects

الموافقة

قائد فريق العمل	ألكسندرا لو كورتوا

وافق عليه

مستشار الضمانات		
المدير / مدير الممارسة		
مدير البلد:		

ملاحظة إلى فرق المهام: محتوى تم إنشاؤه بواسطة النظام؛ يمكن تعديل الوثيقة من هنا.